

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تسوية وضعية الموظفين التابعين للجماعات الترابية الحاصلين على شواهد ودبلومات عليا
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

السيد الوزير المحترم،

يشنكي الموظفون التابعون للجماعات الترابية من الإقصاء من الترقية بناء على الشهادات على غرار ما تم العمل به بالنسبة لعدد من الموظفين العموميين التابعين لقطاعات حكومية مختلفة، من بينها قطاعات التربية الوطنية والصحة والعدل وغيرها، مما يشكل مسا صريحا بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص اللذين يجب أن يحكما تأطير المسار المهني للموظفين على اختلاف القطاعات التي ينتمون إليها.

وبالنظر إلى كون الترقية بناء على الشهادات، سبق وأن كانت محل اتفاق بين وزارتك والنقابات، وامتد العمل به إلى غاية سنة 2011، وبالنظر إلى كون الموارد البشرية في الوظيفة الترابية معول عليها لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة التي تعول عليه بلادنا لتحقيق التنمية المنشودة على المستوى الترابي، مما يقتضي إيلاءها الاهتمام المطلوب بإقرار تحفيزات حقيقية لفائدتها،

فإننا، نسألكم السيد الوزير المحترم:

? عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتسوية الوضعية الإدارية والمالية لحاملي الشهادات والدبلومات العليا من الموظفين التابعين للجماعات الترابية على غرار ما تم القيام به من طرف عدد من القطاعات الحكومية لفائدة الموظفين التابعين لها.

صاحب السؤال

الدحماني المصطفى